

توظيف الأدوات الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للمساجد في الأردن أنموذجاً

Employing Endowment Instruments in Attaining Sustainable Development The Social Responsibility of Mosques in Jordan as a Sample

أ.د. إياد عبد الحميد نمر
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة/الأردن

Abstract: The world is now turning towards sustainable development that preserves natural resources and the rights and wealth of future generations, protects the environment and reduces pollution.

The social responsibility of Waqf "consecrated" Mosques in Islam corresponds to these objectives through emphasizing the role of the Mosque and its importance in shaping public opinion, and raising awareness among the members of society about issues related to their social, environmental, economic and other areas.

This research highlights the dimensions of the social responsibility of Waqf Mosques in ancient and modern times and their link with sustainable development from Islamic perspective, with a presentation on the reality of Waqf Mosques in Jordan. It also addresses the most important recommendations that shall transform Mosques into investment Waqf tools to achieve sustainable development.

Key words: sustainable development, mosques, endowment funds.

الملخص: مع اتجاه أنظار العالم اليوم نحو التنمية المستدامة التي من شأنها المحافظة على الموارد الطبيعية، وحفظ حقوق الأجيال القادمة في ثروات المستقبل، وحماية البيئة والحد من التلوث، يأتي دور الباحثين المسلمين لإظهار قدم السبق للإسلام في المحافظة على مكونات الحياة الدنيوية، وسعيه إلى تحقيق العدالة بين الأجيال في الاستفادة من ثرواتها. ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على أبعاد المسؤولية المنوطة بالمساجد قديماً وحديثاً وعلاقتها بالتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي، مع عرض لواقع المساجد الوقفية في الأردن، من خلال الوقوف على التحديات التي تواجهها، والتطلعات التي ترنو إليها.

حيث توصل البحث إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية والفكرية للمساجد في الإسلام، وذلك بالتأكيد على دور المساجد وأهميتها في صناعة التغيير، وإحداث الوعي عند أفراد المجتمع بالقضايا المتعلقة بمحيطهم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والفكري، والوقوف على المقترحات التي من شأنها تفعيل دور المساجد باعتبارها أدوات وفاقية استثمارية محققة للتنمية المستدامة، ومنها مشروع الصناديق الوقفية، والمساجد ذات الوقف الاستثماري، والمساجد الخضراء صديقة البيئة وغيرها. الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المساجد، الصناديق الوقفية.

المقدمة :

الحمد لله الذي جعل هذه الأمة أقصر الأمم أعماراً وأعظمها أجوراً، وجعل آثار حياة أبنائها فيها ممتدة لما بعد موتهم، والصلاة والسلام على النبي الكريم القائل: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له"، (الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، كتاب الأحكام، باب في الوقف، حديث رقم: 1376، والحديث صحيح). وبعد،

فالأوقاف عموماً _ والمساجد جزء منها _ تمثل العنوان الحضاري لهذه الأمة، إذ ترسم روابط التواصل بين الأجيال، بما تمثله على المستوى الفردي من صدقات جارية يمتد ثوابها بعد موت صاحبها، ولا ينقطع إلى يوم الدين، وهي تشكل الحلقة الأهم، والوسيلة الأمثل في تنمية المجتمعات، وبناء الحياة، وإقامة العمران، وتوفير فرص العمل، وإضفاء مفهوم الإيثار والروح الجماعية، وتمنع انحصار المال في يد دولة من الناس على حساب غيرهم، وتذكي الشعور بالآخرين، والتضحية من أجل إسعادهم وقضاء حوائجهم، وهي أي الأوقاف . تختلف عن سائر الصدقات والكفارات والنذور التي يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، أما الأوقاف فطابعها الإنتاجية والديمومة، وطريقها التنمية والاستثمار، فمعادلتها قائمة على أساس حبس العين بإبقائها والتصرف بالمنفعة وثمارها.

والمساجد لعظيم قدرها ومنزلتها تحتل الصدارة والمنزلة المرموقة في الأموال الوقفية على الإطلاق، فيكفي أنها بيوت الله تعالى: "وأن المساجد لله" (الجن:18)، "إنما يعمر مساجد الله" (التوبة:18)، ويصدق فيها وعد رسول الله . صلى الله عليه وسلم: "من بنى مسجداً لله بنى الله له في الجنة مثله" (مسلم، ابن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل بناء المساجد والحث عليها، حديث:533).

والمقاصد المؤملة من وقف المساجد أو الوقف عليها تتجاوز حدود إقامة الصلوات المفروضة، إلى النهوض بالمسؤولية الاجتماعية والفكرية والتنموية وعمارة الأرض، قال الله تعالى يحكي لنا قصة أول بيت له في الأرض: "وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" (البقرة: 127-129).

والتاريخ يزخر بصور مشرقة للمساجد وأعمالها في العصور الأولى للإسلام، وكيف كانت نقاط اجتماع وانطلاق في الحياة كلها، ففيها التعليم والتربية، وعلى منابرها الإعلام والتوجيه، وفي أروقتها تتأهب الجيوش، وفي ساحاتها تحل خصومات الخلق، وتقضى حوائج الفقراء والمعوزين، وغير ذلك الكثير. ومع التغير الذي فرضته الحياة على وظيفة المسجد إلا أنه لا يزال مقصداً لاجتماع المسلمين ووقوفهم بين يدي خالقهم، يسمعون أوامره، ويتدبرونها، ويأوي إليه المنكسرون التائبون، وتتأخى فيه الأرواح قبل الأجساد، وتجتمع فيه القلوب قبل العقول، ويقوم فيه البنیان المرصوص الذي يشدّ بعضه بعضاً.

مسؤولية المساجد اليوم تستدعي أن تأخذ بيد الإنسان الذي يواجه قلقاً على حياته، وانشغالاً بتأمين حاجاته ولذاته، إنسان الاستهلاك والاكتناز، إلى تعريفه بواجباته في الحياة، واجب الإنتاج والعطاء، واجب التضحية والبذل، واجب التشاركية والشعور بالآخرين لا الأنانية، واجب القصد في المعيشة لا الإسراف، واجب الإيجابية مع مجتمعه وبيئته لا السلبية والإيذاء لمكونات محيطه، واجب أن يكون نافعاً في مجتمعه لا منتفعاً فحسب، واجب أن يكون خليفة في الأرض يعمرها بأوامره ويحقق مقصود وجوده فيها، لا أن يكون ثقلًا على البشرية والحياة. وهذا ملخص فكرة التنمية المستدامة في منظور الشرع التي تنتظر من أكرم مخلوقات الله تعالى أن يتجاوز حدود الاهتمام بالمادية إلى أن يزكو بنفسه، ويستثمر عقله في إرساء منهج الله وإنقاذ الخلق بإرشادهم إلى الحق سبحانه.

ولذا جاء هذا البحث ليذكر بمسؤوليات المساجد الاجتماعية، وكيف لها أن تحقق التنمية المستدامة للشعوب متجاوزة تأمين الحاجات المادية إلى ما هو أعظم منها وما يحققها بالضرورة. وحتى لا يقتصر البحث على الناحية النظرية، تناول في آخره دراسة حالة المساجد في الأردن من ناحية وقفية، شُفع بتقديم مقترحات ونصائح للعودة بالمساجد إلى تحقيق المؤمل منها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما أهمية الوقف في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات؟
- ما دور المساجد كأداة وقفية في إرساء أهداف التنمية المستدامة؟
- ما المسؤولية الاجتماعية المنوطة بالمساجد والتي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المنشودة؟
- ما واقع المساجد الوقفية في الأردن اليوم ، وكيف يمكن النهوض بها لتحقيق دورها لتنموي؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز أهمية الأدوات الوقفية الإسلامية في توفير متطلبات التنمية الحديثة.
- بيان دور المساجد قديماً وحديثاً في تحقيق مفهوم التنمية المجتمعية.
- التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للمساجد ودورها في تقديم حلول لمشاكل التنمية في البلدان.
- تقديم خطة عمل ومقترحات للنهوض بواقع مساجد الأردن سعياً لأخذ دورها الحضاري والتنموي.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على دراسة متخصصة في الموضوع في حدود بحثه في الرسائل الجامعية وقواعد البيانات العربية، وقد يكون أجد ما توصل إليه الباحث إحصائية وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية المتعلقة بالوقف عموماً والمساجد بشكل خاص، وقد ضمن الباحث نتائجها بحثه.

منهجية الدراسة:

وسعيًا لسلامة النتائج اتبع الباحث المنهج الوصفي لتأصيل مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمساجد وعلاقتها بالتنمية المستدامة، ومضى وفق المنهج التحليلي في الحكم على أرقام ونتائج الإحصاءات التي تعلق بالمساجد الوقفية في الأردن.

ولتحقيق أهداف هذا البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وخاتمة وهي كالآتي:

المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للمساجد في الإسلام. وفيه:

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمساجد الوقفية وأهميتها.

المطلب الثاني: المبادئ العامة للمسؤولية الاجتماعية للمساجد الوقفية.

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمساجد الوقفية.

المبحث الثاني: حقيقة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي وفيه:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمساجد والتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: واقع المساجد الوقفية في الأردن.

المطلب الأول: تحديات الواقع الوقفي للمساجد في الأردن.

المطلب الثاني: مقترحات لتعزيز دور المساجد في تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة: وتتضمن نتائج وتوصيات.

المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للمساجد في الإسلام، وفيه:

يتناول هذا المبحث المسؤولية الاجتماعية للمساجد، من خلال الوقوف على تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وبيان لأهميتها، وتسلط الضوء على أهم مبادئها وأبعادها، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمساجد الوقفية وأهميتها.

تعد المسؤولية الاجتماعية الضمانة الأهم لدى المؤسسات المالية المعاصرة التي تأمل البقاء والاستمرار في التنافسية الربحية، إذ لم يعد نجاح أي مؤسسة مقتصرًا على قياس مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية فقط، بل على ما تحقّقه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورتها أمام الأطراف ذات العلاقة، وما تساهم فيه من خدمة المجتمع من خلال حماية الموارد الطبيعية واستثمارها، وحفظ حق الأجيال فيها. (فهواجي، حسان، 2016، ص1).

ولعل الأمر ذاته يقال في حق المؤسسات غير الربحية والكيانات الوقفية الخيرية من باب أولى، والتي ما أنشئت أساساً إلا لخدمة المجتمع، وتقديم النفع له، وفي مقدمتها المساجد التي تصدح برسالة الإسلام في عمارة الأرض، ويجتمع فيها أفواج المكلفين بحماية ثروات الأرض، والمتعبدون لله بخدمة الخلق. أولئك الذين امتدحهم الله تعالى فقال: "فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ، رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ، لِيَجْزِيَ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ" (النور: 3836).

فما مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟ وما أهميتها بالنسبة للمساجد التي تشكل جزءاً كبيراً من الأوقاف في زماننا؟

يعرّف علماء الاجتماع المسؤولية الاجتماعية بأنها: "مسؤولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الاجتماعية وما تمثله من أعراف وعادات وتقاليده ورأي عام، وهي تتصل عادةً بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الفرد في المجتمع في تأدية وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع" (الحارثي، 2009، ص 2 وما بعدها).

ويرى أهل الإدارة في مفهوم المسؤولية الاجتماعية أن على الإدارة وهي تتخذ قراراتها أن تراعي التأثيرات الإيجابية والسلبية لهذه القرارات على كافة الأطراف التي تعمل معها، وتحاول جاهدة زيادة التأثيرات الإيجابية بما يخدم جميع الأطراف ولا يتعارض مع مصالح المنظمة" (جاد الرب، ص 10).

ولم أقف على تعريف حديّ خاص بالمسؤولية الاجتماعية للمساجد، غير أنه وبناءً على ما سبق يمكن توصيفها بأنها: وظيفة المسجد والمنتسبين له في التأثير الإيجابي بمحيطهم من خلال خدمة الناس وقضاء حوائجهم، وتشكيل الوعي المجتمعي المتعلق بالمحافظة على موارده الطبيعية، والإسهام في حماية المجتمع من المخاطر الفكرية والمادية المهددة له.

وتتأكد أهمية المسؤولية الاجتماعية للمساجد من خلال ما يلي:

1. أنها تمثل المقصد الأساس لإقامة المساجد في الأرض، فالمساجد منارات هداية ومشاعل إصلاح لحياة المجتمعات، فقد جعل الله تعالى مكة المكرمة مقراً ومتجهاً للعبادة ولتعريف الناس بخالقهم، ومثابة للناس وأمناً لهم من المخاوف، قال جل في علاه: "إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ، فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا" (آل عمران: 96-97) وقال تعالى: "وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ" (البقرة: 125)، وكان رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يوصي صحابته إذا بعث جيشاً أو سريةً يقول لهم: "إذا رأيتم مسجداً أو سمعتم مؤذناً فلا تقتلوا أحداً" (الترمذي، كتاب السير، باب 2، حديث رقم: 1549، والحديث حسن غريب عند الترمذي، وهو ضعيف عن بعض العلماء).

2. أنها . أي المسؤولية الاجتماعية . تمثل الأساس الأول من أسس إقامة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة (المسجد والمؤاخاة والدستور)، حيث حرص النبي . صلى الله عليه وسلم . على بناء مسجد قباء كأول مسجد وأول وقف في الإسلام؛ ليكون مكاناً لاجتماعهم وتعلمهم أحكام الدين، في إشارة منه إلى دور المسجد ومسؤوليته في تثبيت دعائم الدولة، وفي جعله عنواناً لهوية المجتمع، ووسيلة لتقوية روابط الإيمان والأخوة بينهم، وفي مقابل ذلك فضح الله مكائد المتسلقين على بيوته، والمتخذين من بنائها ذريعة للإفساد في الأرض. قال الله تعالى: "وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ، لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ، أَقَمْنَ أَهْلَ بَيْتَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَقَاٍ جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارُ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" (التوبة: 107-109).

3. أنها تنطلق من مصدر توجيه إيماني وعملي للمجتمع، فالمسجد مركز التجمع، ونقطة الارتكاز لكثير من أعمال الحياة الاجتماعية، ففيه يتعارف المسلمون ويتألفون نتيجة اجتماعهم في اليوم خمس مرات، يتأثرون بالنظام والقُدوة، ويعالجون الأُتانية، ويرتقون على الفوارق الطبقيّة بينهم، ويحققون فيه التلاحم في البناء للمجتمع المسلم من خلال رصّ الصفوف وانتظامها ببعض حتى يشكّلوا البناء المرصوص الذي أحب الله به عباده حيث قال: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ" (الصف: 4). (الوشلي، ص: 17).

المطلب الثاني: المبادئ العامة للمسؤولية الاجتماعية للمساجد الوقفية.

يرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية للمساجد تقوم على عدة مبادئ عامة ، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الإعمار لمساجد الله.

لا يقتصر إعمار المساجد على العمارة الحسية المادية، بل يشمل العمارة المعنوية بالأعمال والعبادات، يقول الله تعالى: " إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ " (التوبة: 18). وفي الحديث: "إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان، قال الله تعالى: "إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله" (ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، كتاب الصلاة، باب لزوم المسجد وانتظار الصلاة، حديث رقم: 802)، والحديث بحكم الألباني على السنن: (ضعيف). وعليه فإن قيام المنتسبين للمسجد بأعمال المسجد التعبدية والإغائية والتعليمية والتثقيفية يعد من صور عمارة بيوت الله عز وجل.

2. التعاون على البر والتقوى.

والجانب الإيجابي في المسؤولية الاجتماعية للمسجد يمثل هذا المبدأ، فليست المسؤولية الاجتماعية المنشودة إلا تعاوناً على الخير بألوانه وصنوفه، ويظهر هذا جلياً في أعمال المسجد وواجباته المنوطة به، في الإصلاح بين الناس والفصل بينهم، وتعليم الناس دينهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإشهاد على عقود النكاح وتسيير الجيوش، وعن كعب بن مالك: "أنه تقاضى ابن أبي حدر دينا كان له عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته، فخرج إليهما حتى كشف سجف حجرته (كشف غطاء سترته)، فنادى: "يا كعب" قال: لبيك يا رسول الله، قال: "ضع من دينك هذا" وأوماً إليه: أي الشطر، قال: لقد فعلت يا رسول الله، قال: "قم فاقضه" (البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب التقاضي والملازمة في المسجد، حديث رقم: 457). والحديث فيه دلالة على دور المساجد في حفظ السلم المجتمعي، ومعالجة النزاعات القائمة بين الأفراد.

3. القيم والأخلاق.

فنصرة الضعيف، وتعليم الجاهل ، والصبر على المسيء ، والحرص على إيصال الخير للناس وعدم إيذائهم، وعبادة المريض، وإغاثة الملهوف، ونبذ الأنانية والتعصب، وقبول الآخر جميعها قيم أخلاقية يحرس المسجد والمنتسبون إليه على تمثيلها في مجتمعهم ، جاء في الحديث: " إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه " (البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، حديث رقم: 707)، فهذا معنى بالغ في الرحمة يؤصله رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه وهو في المسجد.

4. المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة.

ومن ذلك أن الصحابة كانوا قد فتحوا ممرات من بيوتهم إلى المسجد النبوي يدخلون منها ويخرجون، فلما كان آخر عهده صلى الله عليه وسلم أمر بإغلاقها فقال: " لا تبقي في المسجد خوذة إلا خوذة أبي بكر " (مسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق، حديث رقم: 2382)، قال شراح الحديث: "لأن أصحاب المنازل الملاصقة بالمسجد قد جعلوا من بيوتهم مخترقاً يمررون فيه إلى المسجد، أو كوة ينظرون إليها منه، فأمر بسد جملتها سوى خوذة أبي بكر تكريماً له بذلك أولاً، ثم تنبيهاً للناس في ضمن ذلك على أمر الخلافة حيث جعله مستحقاً لذلك دون الناس " (القاري، علي بن سلطان، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج9، ص3884). ولا شك أن في هذا الأمر تأصيلاً لمبدأ المصلحة العامة للمصلين عموماً في توسعة المسجد المقدمة على المصالح الفردية في فتح ممرات أو كَوَات بعضهم لبعض.

5. الإيجابية والتفاعل مع الأحداث.

لا شك أن وظيفة إمام المسجد من الأهمية بمكان من حيث تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمسجد في محيطه الاجتماعي والبيئي، وبمقدار تفاعل الإمام مع أحداث حيّه في أفراحهم وأتراحهم ومناسباتهم يكون نجاحه في تحقيق الألفة بين الناس وجمع كلمتهم وإنشاء العقد الذي يجمعهم. وفي الحديث عن أنس رضي الله عنه، قال: كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم، فمرض، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعودده، فقعده عند رأسه، فقال له: "أسلم"، فنظر إلى أبيه وهو عنده فقال له: أطع أبا القاسم صلى الله عليه وسلم، فأسلم، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول: "الحمد لله الذي أنقذه من النار" (البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي ثم مات هل يصلى عليه، حديث رقم: 1356).

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمساجد الوقفية.

المسؤولية الاجتماعية للمساجد لا حد لآثارها ولا حصر لمجالاتها؛ وذلك لأنها تستند في منطلقاتها إلى القرآن الكريم والسنة المطهرة للذين لا تنضب خيراتهما، ولا تنتهي بركاتهما على المخلوقات عموماً وعلى المسلم بشكل خاص، قال الله تعالى: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا" (الإسراء: 9). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مثلي ومثل ما بعثني الله، كمثله رجل أتى قوما فقال: رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العريان، فالنجا النجاء، فأطاعته طائفة فأدلجوا على مهلهم فنجوا، وكذبت طائفة فصحبهم الجيش فاجتاحهم " (البخاري، الصحيح، كتاب الرقاق، باب الانتهاء عن المعاصي، حديث رقم: 6482). وعليه فسأذكر أمثلة إجمالية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمساجد مستشهداً عليها بأعمال المسجد أو المنتسبين إليه في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهي كالآتي:

1. البعد التعليمي التربوي. (الوشلي، ص: 35).

المسجد المدرسة الأولى في الإسلام ومنها منطلق مؤسسات التعليم المعاصرة على اختلافها، وقد حقق المسجد قديماً وحديثاً نجاحات في تعليم الناس وإرشادهم إلى خيري الدنيا والآخرة، وتربيتهم على القيم والمعاني الإيجابية والمبادئ السامية، ولقد أحدثت الجامعات مثل الأزهر والزيوتونة التي أقيمت في المساجد في العصر الماضي فارقاً كبيراً في إرساء مقاصد الشريعة وقواعد الدين، وهذا البعد أخذ منحىً جديداً في العصر الحديث من خلال دور القرآن والمدارس الشرعية التابعة للمساجد التي تعنى بتدريس العلوم عموماً. وهو دور للمسجد لا ينتهي على مر الزمان، فحلقات العلم الشرعي التي تعقد في المسجد وأروقته ودروس التجويد والدورات التثقيفية تشكل رافداً كبيراً في إحياء الوعي الفكري والديني للمجتمعات. وقد حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعليم المسلمين وتربيتهم كما أمر الله تعالى: "هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ" (الجمعة: 2). وجاء في الحديث أن سفيان بن عبد الله الثقفي، قال: قلت: يا رسول الله حدثني بأمر أعتصم به، قال: "قل ربي الله ثم استقم"، قلت: يا رسول الله ما أخوف ما تخاف علي، فأخذ بلسان نفسه، ثم قال: "هذا" (الترمذي، السنن، باب ما جاء في حفظ اللسان، حديث رقم: 2410). وعن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل، فصلى، فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم، فرد وقال: "ارجع فصل، فإنك لم تصل"، فرجع يصلي كما صلى، ثم جاء، فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "ارجع فصل، فإنك لم تصل" ثلاثاً، فقال: والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره، فعلمني، فقال: "إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن ركعاً، ثم ارفع حتى تعدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها" (البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، حديث رقم: 757).

وفي الجانب التربوي وجه النبي صلى الله عليه وسلم إلى القناعة وترك السؤال، قال حكيم بن حزام رضي الله عنه، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأعطاني، ثم سألته، فأعطاني، ثم سألته، فأعطاني ثم قال: "يا حكيم، إن هذا المال خضرة حلوة، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه، كالذي يأكل ولا يشبع، اليد العليا خير من اليد السفلى"، قال حكيم: فقلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا" (البخاري، الصحيح، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، حديث رقم: 1472).

2. البعد الإعلامي التوجيهي.

تشكل خطبة الجمعة حدثاً أسبوعياً مهماً للمسلمين يتباحثون فيه أمور دنياهم وآخرتهم، ولا شك أن توظيف خطبة الجمعة بالصورة الصحيحة له دور كبير في تغيير الواقع، ومعالجة مشاكل المجتمع، والنهوض بطاقات الأمة نحو سعادتها في الدنيا قبل الآخرة. ولذا لعب المنبر الذي يمثل الجانب الإعلامي في المسجد دوراً كبيراً في تشكيل العقلية المسلمة التي تؤمن بقيم العدالة والحرية، وتسعى إلى حماية الأموال العامة والثروات الطبيعية، وزيادة الوعي بحرمة المال العام والتحذير منه، جاء في صحيح البخاري: "استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني أسد يقال له ابن الأتبية على صدقة، فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي لي، فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "ما بال العامل نبعثه فيأتي يقول: هذا لك وهذا لي، فهلا جلس في بيت أبيه وأمه، فينظر أيهدى له أم لا، والذي نفسي بيده، لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة، إن كان بعيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر"، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه، "ألا هل بلغت" (البخاري، الصحيح، كتاب الأحكام، باب هدايا العمال، حديث رقم: 7174).

وقريباً من ذلك رسالة الإسلام المصغرة التي تصدح بها مآذن المساجد، وما يحمله الأذان من شعارات لتعظيم الله تعالى وتمجيده، والدعوة إلى الفلاح والنجاح، والتحرر من التبعية لغير الله تعالى.

3. البعد الخيري الإغاثي.

هذا البعد للمسؤولية الاجتماعية للمساجد يعطي صورة واضحة لدور المسجد في سد حاجات الناس وإغاثتهم، وقد أضحت كثير من لجان الزكاة واللجان الخيرية التابعة للمساجد، تسعى إلى تحقيق التكامل بين الأغنياء والفقراء، من خلال كفالات الأسر الفقيرة، والعناية بالأرامل والأيتام، وتأمين طلاب العلم وعمل الدراسات الميدانية الدورية للأسر المتعففة والمحتاجة. وقد أصل النبي الكريم صلوات الله عليه وسلامه لهذا البعد في المدينة المنورة فجاء في الحديث عن المنذر بن جرير، عن أبيه، قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر النهار، قال: فجاء قوم حفاة عراة مجتايي النمار أو العباء مرتدين ملابس من صوف غير مخططة لشدة فقرهم، متقلدي السيوف، عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر فتمعر وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة، فدخل ثم خرج، فأمر بلالاً فأذن وأقام، فصلى ثم خطب فقال: {يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة} [النساء: 1] إلى آخر الآية، {إن الله كان عليكم رقيباً} [النساء: 1] والآية التي في الحشر: {اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد واتقوا الله} [الحشر: 18] «تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من ثوبه، من صاع بره، من صاع تمره - حتى قال - ولو بشق تمره» قال: فجاء رجل من الأنصار بصرة كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت، قال: ثم تتابع الناس، حتى رأيت كومين من طعام وثياب، حتى رأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتهلل، كأنه مذهبة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء» (مسلم، الصحيح، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، حديث رقم: 1017).

ولعل تفعيل الجانب الإغاثي للمساجد يمثل حلاً ناجعاً لمشاكل اللاجئين والمهجرين من بلادهم جزاء الظلم والاستبداد، ويخفف الأعباء عن الدولة في تأمين حاجاتهم وأسباب العيش لهم، ولنا في سيرة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم. الأسوة الحسنة في استضافة المسجد النبوي لأهل الصفة، وتأمين طعامهم وشرابهم، وتوظيفهم في طلب العلم وحفظ الدين وتبليغه.

4. البعد الدعوي الإصلاحي.

بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلاً قبل نجد، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أثال، فربطوه بسارية من سواري المسجد، فخرج إليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "أطلقوا ثمامة"، فانطلق إلى نخل قريب من المسجد، فاغتسل، ثم دخل المسجد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله" (البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة، باب الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير، حديث رقم: 462)، وإذا كان لعفو رسول الله صلى الله عليه وسلم. عن أسيره أثر في إسلامه، فإن مما يذكر أن مكوث ثمامة في المسجد واطلاعه على أعماله ورسائله أثر فيه فحملة إلى اعتناق الدين طواعية دون إكراه.

5. البعد الاقتصادي.

تعني المسؤولية الاجتماعية للمساجد بالجانب الاقتصادي، وتأتي توجيهات المسجد مؤكدة ضرورة المحافظة على المال والثروة عموماً ولو مع كثرتها، ومما اتفق عليه أهل العلم أن من صور شكر النعمة المحافظة عليها وحسن استثمارها، وحمايتها من الضياع والتلف، وجاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد، وهو يتوضأ، فقال: "ما هذا السرف" فقال: أفي الوضوء إسراف، قال: "نعم، وإن كنت على نهر جار" (ابن ماجه، السنن، أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصد في الوضوء، حديث رقم: 425 والحديث صحيح)، وجاء أعراي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء، فأراه الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: "هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم" (النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الصغرى، كتاب الطهارة، باب الإعتداء في الوضوء، حديث رقم: 140 والحديث بتحقيق الألباني: حسن صحيح). ويظهر في الحديث حرص الإسلام على المحافظة على الثروات والنهي عن إهدارها.

6. البعد الجغرافي.

عن جابر بن عبد الله، قال: "خلت البقاع حول المسجد، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لهم: "إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد"، قالوا: نعم، يا رسول الله قد أردنا ذلك، فقال: "يا بني سلمة دياركم تكتب آثاركم، دياركم تكتب آثاركم" (مسلم، الصحيح، كتاب الصلاة، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد، حديث رقم: 665). جاء في مرقاة المفاتيح على شرح الحديث: "كانت ديارهم على بعد من المسجد، وكان يجهدهم في سواد الليل وعند وقوع الأمطار واشتداد البرد، فأرادوا أن يتحولوا قرب المسجد، فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن تعرى جوانب المدينة فرغّبهم فيما عند الله من الأجر على نقل الخطا" (القاري، مرقاة المفاتيح، ج2، ص593)، وفي الحادثة إشارة إلى إهتمام نبوي بالتوزيع الجغرافي للسكان، والحرص على منع وقوع الزحام والاحتكاك حول المسجد.

المبحث الثاني: حقيقة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي، وفيه:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

ظهر أول تعريف للتنمية المستدامة في عام 1987م حيث جاء في تقرير بروندتلاند للجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: ضرورة إشباع حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها" (موقع وثائق الأمم المتحدة على الشبكة، مكتبة داغ هومر شولد. <https://library.un.org/ar/content/678>). تاريخ الزيارة 2019/7/12م.

وبناء عليه توسعت وجهات النظر عند الغربيين في تعريف التنمية المستدامة وفق اختصاص كل منها، فجاءت تعريفات العلماء للتنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وتكنولوجياً، وتدور جميعها حول إيجاد حلول منطقية لضمان استمرارية العيش من جيل إلى آخر، مع تحسين نوعية الحياة دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. (عشي، 2012م، ص 132).

ويلاحظ على هذا المفهوم للتنمية المستدامة مخالفته للرؤية الإسلامية من حيث:

• غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة (جمعة، 2006، ص2).

• عدم الالتفات إلى وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المشاهد والمحسوس (مفهوم: يحق الله الربا ويربي الصدقات)، وإسقاط فكرة (معتقد) الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية (المصدر السابق).

• التركيز على فكرة إشباع الرغبات ونيل رضا الفرد (فكرة المجتمعات الإستهلاكية)، وإغفال القيم الأخلاقية من عمارة الأرض ونفع الإنسان، وتعزيز دوره في البناء وتحقيق أهداف الاستخلاف.

وأما نظرة الإسلام للتنمية المستدامة فتتسم بالتوازن والشمول والسعة، والإسلام ينظر للتنمية على أنها الحياة الطيبة، وتنبعث الرؤية التنموية في الإسلام من قضية الاستخلاف، وفلسفته في العلاقة بين الإنسان والكون ومالكهما رب العالمين. وهو مفهوم يجمع بين التنمية الروحية والمادية، ويعلي من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، والذي يمكنها من أداء دورها في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده، (دوابة، 2011م، ص1). قال تعالى: هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا (هود: 61).

إن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام يتجاوز المنظور المادي وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الجسد، ويمتد إلى متطلبات الروح والعقل التي لا تقل أهمية عن الناحية المادية في الحياة، ولذا تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الأمن المادي من الجوع، والأمن المعنوي من الخوف، قال تعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" (قريش: 43). (المصدر السابق).

وقد عرّف بعض المهتمين التنمية المستدامة في الإسلام بقوله: "عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن، وبشكل مستمر وشامل لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقاً لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيداً عن أي نوع من أنواع التبعية" (حسنة، 2008، ص4).

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.

يعرض البحث لأهم مبادئ التنمية المستدامة كما يراها الغرب، وسيحرص الباحث على إثبات سبق الإسلام إليها وإلى غيرها من المبادئ بإيراد الشواهد الشرعية على ذلك، وهذه المبادئ هي: (عشي، 2012، ص136).

1. المحافظة على التوازن في النظام البيئي.

وذلك من خلال مراعاة وظيفة وتنوع مكونات هذا النظام، وعدم تعدي الأنشطة الاقتصادية على القدرة الاستيعابية والإنتاجية لهذه البيئة، قال الله تعالى: وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْرُوثٍ، وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ، وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ، وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَافِحٍ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ (الحجر: 19-22). ودعا الإسلام إلى المحافظة على مقدرات الحياة وحذر من العبث فيها أو إفسادها، مبيناً عواقب تدخل الإنسان وتلاعبه بثروات الحياة حيث قال جل ذكره: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ" (الروم: 41).

2. العمل على تحقيق كفاية اقتصادية.

وذلك من خلال السعي لجعل استغلال الموارد البيئية والطبيعية بشكل عقلاني ورشيد، بعيداً عن الإسراف والتبذير، قال تعالى: "وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ" (الأعراف: 31). حتى ولو كان ذلك في وجوه الخير كما جاء في الحديث: "عن سعد رضي الله عنه، قال: كان النبي . صلى الله عليه وسلم . يعوذي وأنا مريض بمكة، فقلت: لي مال، أوصي بمالي كله؟ قال: «لا» قلت: فالشطر؟ قال: «لا» قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث والثلث كثير، أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم" (البخاري، الصحيح، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، حديث رقم: 5354)، وفي سبيل ذلك جعل الإسلام لمن يعمل على تحقيق التنمية حوافز دنيوية وأخروية، فقال رسول الله . صلى الله عليه وسلم : "من أحيا أرضاً ميتة فهي له" (البخاري، الصحيح، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً، رقم: 2335). ومن صور التماس الأجر الأخروي في إعمار الأرض وزراعتها بغية إفادة الغير قول النبي . صلى الله عليه وسلم : "ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة" (مسلم، الصحيح، كتاب المزارعة، باب فضل الغرس والزرع، حديث رقم: 1553).

3. تحقيق عدالة تستوعب الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وفكرة الوقف بشكل عام قائمة على أساس حفظ حقوق الأجيال القادمة في الثروات، وهذا المبدأ القائم على حفظ حقوق الأجيال القادمة هو الذي جعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يتوقف في توزيع الأراضي المفتوحة على الفاتحين؛ لأنه رأى في ذلك إغداً على الجيل الحاضر في زمنه (جيل الفتح) على حساب الأجيال اللاحقة من أبناء الأمة، ولهذا كان يقول: "إني إن قسمتها بينكم جاء آخر الناس وليس لهم شيء" (القرضاوي، ص56).

ويمكن أن يضاف إلى مبادئ التنمية المستدامة السابقة ما تختص به التنمية الإسلامية بمفهومها الواسع وشموليته وتوازنها ومن ذلك:

4. توفير المناخ الآمن.

والمقصود به المناخ الذي يقضى فيه على الخوف والظلم، وينتصر فيه للمظلوم على الظالم، وتسود فيه العدالة بين الناس على اختلافهم، ويحيا فيه الناس بأمن وأمان، وهو ما امتن الله به على قريش بقوله: "أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَيَنْعِمُ اللَّهُ يَكْفُرُونَ" (العنكبوت:67).

5. تحقيق التقوى والشكر.

وهذا مما يعتقده أهل الإيمان من أن التقوى والشكر باب من أبواب البركة في الرزق، وسبيل من سبل حفظ النعم ودوامها، قال الله تعالى: "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" (الأعراف:96). وقد وعد ربنا جل في علاه على الشكر بالزيادة في الرزق فقال: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" (ابراهيم:7) ولعل هذه المعاني لا تدخل في معايير التنمية المستدامة عند الغرب الذي لا يؤمن إلا بالماديات المحسوسة.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.

يرى المختصون بالتنمية المستدامة أن أبعاد هذه التنمية وآثارها تستوعب مجالات الحياة المختلفة ومنها:

(قهواجي وحسان، 2016 ص10).

1. البعد الاجتماعي.

وتمثل في تحقيق الحياة الكريمة للناس عموماً بتوفير أسباب العيش المادية والمعنوية من صحة وتعليم وطعام ومأوى وأمن وعدالة، في جو من احترام الإنسان وعدم استغلال ضعفه أو كبر سنه، وجاء في الأثر أن عمر بن الخطاب مرّ بشيخ من أهل الذمة، يسأل على أبواب الناس، فقال: ما أنصفناك إن كنا أخذنا منك الجزية في شببيتك، ثم ضيعناك في كبرك. قال: ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه (ابن زنجويه، ج1، ص169).

وهذا تأصيل لفكرة الضمان الاجتماعي وكفالة الدولة لكبار السن ومن أقعد عن الكسب.

ومن السهل تسجيل دور للمسجد في تحقيق هذا البعد من خلال إيواء المشردين والمنكوبين، والسعي لكفاية الفقراء والمعوزين، والعمل على إغاثة الناس بحث الناس على التبرع بالمال والمواد اللازمة لذلك.

2. البعد الاقتصادي.

وهو الهدف الأساس من التنمية المستدامة المتحصل بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان حق الأجيال فيها، ولا شك أن مثل هذه الاهتمامات جاءت بعد تغول وطمع الإنسان المعاصر في الحياة، مما جعله أنانياً لا يلتفت إلا لمصلحة نفسه، والعالم اليوم يعاني من شره الاستهلاك، وغزو الأسواق بالمنتجات والسلع الكمالية والترفيهية، التي حولت الإنسان إلى مستهلك يساق إلى السلع سوقاً دون خيار أو حاجة. وقد جاءت إرشادات المسجد على لسان النبي الكريم. صلى الله عليه وسلم. في الاقتصاد في المعيشة فقال: "ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن. بحسب ابن آدم أكالات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه" (الترمذي، السنن، كتاب الوليمة، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، حديث رقم: 2380 والحديث حسن صحيح).

3. البعد البيئي.

المحافظة على البيئة بمكوناتها المختلفة، والحرص على استفادة الأجيال منها واحد من أهم أبعاد التنمية المستدامة، حيث أدى التدخل السلبي للإنسان في مكونات البيئة إلى تهديدات كارثية يعاني منها العالم، ولذا جاءت صيحات اللجان البيئية منذرة بالخطر الكبير إن لم يتوقف الإنسان عن مثل هذه الممارسات ويسعى لحماية العالم من خطر التعدي على الثروات الطبيعية أو زوالها، وجاءت توصيات المساجد لرؤاها في المحافظة على مكونات البيئة وعدم افسادها، فنهى الشرع عن أن يبول المرء في الماء الراكد، أو أن يبول في قارعة الطريق أو في ظل شجرة خشية التلوث أو إيذاء الناس الحاصل، وفي الحديث: "اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد، والظل، وقارعة الطريق" (ابن ماجه، السنن، كتاب الطهارة، باب النهي عن الخلاء في قارعة الطريق، حديث رقم: 328). وحتى في الظروف الاستثنائية التي لا يلتفت فيها لشجر أو بشر، فقال صلى الله عليه وسلم موصياً قادته بالآ لا يقطعوا شجرة ولا يهدموا صومعة عابدٍ.

المطلب الرابع: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمساجد والتنمية المستدامة.

ثمة توافق كبير بين المسؤولية الاجتماعية بمبادئها وأبعادها مع مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها، ويتجلى ذلك في أن أهداف المصطلحين مشتركة في خدمة الإنسان وتوفير الحياة الكريمة له، والمحافظة على الثروات وحماية البيئة، والحال أن المسؤولية الاجتماعية خادمة ومحقة لفكرة التنمية المستدامة وزيادة، إذ يمكن الوقوف على طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمساجد والتنمية المستدامة التي ينشدها العالم اليوم من خلال النقاط الآتية:

1. المسؤولية الاجتماعية للمساجد أعم وأشمل من التنمية المستدامة؛ فهي تستوعب مكونات الحياة الثلاثة (الجسد والعقل والروح)، بينما تقتصر التنمية المستدامة على الجانب المادي الخادم للجسد دون غيره، فمعالجة الانحراف السلوكي والتطرف الفكري، من أولويات المسؤولية الاجتماعية، بينما لا يدخل كل ذلك في أعمال التنمية المستدامة، ولا يخفى خطر التطرف والانحراف على الإنسان وبيئته.

2. تتلاقى التنمية المستدامة مع المسؤولية الاجتماعية للمساجد في ميدان الإعمار والاستخلاف الذي جعله الله تعالى مقصد وجود البشرية في الأرض، حيث قال الله تعالى: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" (البقرة:30). غير أن المسؤولية الاجتماعية للمساجد تعنى بالجانب الإيماني واحتساب الأجر الأخروي في حين لا تلتفت التنمية المستدامة لذلك، وفي الحديث أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: " بينا رجل يمشي، فاشتد عليه العطش، فنزل بئراً، فشرب منها، ثم خرج فإذا هو بكلب يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال: لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي، فملأ خفه، ثم أمسكه بفيه، ثم رقي، فسقى الكلب، فشكر الله له، فغفر له "، قالوا: يا رسول الله، وإن لنا في البهائم أجراً؟ قال: «في كل كبد رطبة أجر» (البخاري، الصحيح، كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، حديث رقم:2363).

3. المسؤولية الاجتماعية للمساجد تحاط بشعور المنتسبين للمساجد بالمراقبة الربانية، وملاحظة القيم الأخلاقية، بينما تعمل القوانين المادية على متابعة تنفيذ خطط التنمية المستدامة دون مراقبة داخلية، أو ركائز أخلاقية.

وخلاصة الأمر أن المساجد كوقف إسلامي تسعى إلى الاستثمار في الإنسان عموماً، والذي من خلاله يمكن تحقيق مجالات التنمية المستدامة للكون كله، وذلك من خلال قيامه بواجب عمارة الأرض واستخلافه فيها، وما يتطلبه ذلك من المحافظة على الثروات والاستثمار فيها، وحمايتها من الفساد والضياع والتعدي.

"والتوازي في العملية التنموية بين خصائص وصفات الإنسان وبين الارتقاء بوسائله وأدواته وإبداعاته، فلا تنمية بدون تركية للنفس واهتمام بالعقل؛ لأن الإنسان وسيلة التنمية وهدفها في الوقت نفسه، فالنظر إليه كوسيلة للتنمية والاقتصار على تنمية وسائله على حساب خصائصه وصفاته شقوة وحياة ضنك، والانصراف إلى تنمية خصائصه وصفاته وإهمال وسائله وأدواته عطالة حضارية ووقوع في الثنائية، وفهم مغشوش لرسالة النبوة، إذ لا يمكن أن يُتصور أن تنمو خصائص الإنسان وتتخلف وسائله؛ لأن تنمية الوسائل من لوازم نمو الخصائص والصفات، ومتطلباتها" (حسنة، 2008، ص6)

المبحث الثالث: واقع المساجد الوقفية في الأردن.

أنشئت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية في عام 1967م، وتضم مجموعة من الدوائر والمديريات والهيئات التي تتكامل في تحقيق رؤية الوزارة بإعطاء صورة مشرقة للإسلام، وإيجاد وعي ديني سليم، وقيم إسلامية رفيعة، ومن بين هذه الدوائر والمديريات: دائرة تنمية أموال الأوقاف، ومديرية شؤون المساجد (وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 2017م، ص8 وما بعدها).

وجاءت أهداف الوزارة منسجمة مع طبيعة المهام التي أنيطت بها، ومن هذه الأهداف الرئيسة: (المصدر السابق، ص11).

- الإشراف على المساجد وإعمارها، والعناية بها، والعمل على أن تؤدي رسالتها على أكمل وجه.
- تشجيع الوقف الخيري على جهات البر المتعددة، والمحافظة على أموال الأوقاف وتنميتها، وإدارة شؤونها، وإنفاق غلتها على الجهات التي حددها الواقع.

وتواجه الوزارة بأذرعها المختلفة تحديات وصعوبات في تحقيق أهدافها المعلنة، ويأتي هذا المبحث ليكشف على بعض هذه التحديات فيما يخص المساجد كأوقاف إسلامية، مقترحاً عدة برامج وأفكار للنهوض بها بغية تحويلها إلى أدوات فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمنظورها الإسلامي الشامل.

المطلب الأول: تحديات الواقع الوقفي للمساجد في الأردن.

الإحصائيات التالية الصادرة عن مديرية التخطيط والتطوير الإداري في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية للعام 2017م (المصدر السابق، ص23 وما بعدها). تشير إلى بعض صور التحديات التي تواجه المساجد الوقفية في الأردن، ومع قلة المعلومات الدقيقة المرتبطة بمحاور الدراسة، إلا أنه يمكن تقسيم ما يستفاد من هذه الإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث ضمن النقاط الآتية.

أولاً: أعداد المساجد والمنتسبين لها حتى نهاية 2017م

عدد المساجد في الأردن	عدد دور القرآن الكريم	أعداد الأئمة	أعداد المؤذنين	أعداد الوعاظ والمدرسين
6460	1179	2063	3255	555

ثانياً: الأملاك الوقفية.

الوقف الخيري الاستثماري	الوقف الذري
852	647

ثالثاً: مشروعات الطاقة الشمسية.

عدد المساجد التي تحولت إلى نظام الطاقة الشمسية
800 مسجد

والملاحظات التي يمكن تسجيلها من خلال القراءة الأولية لهذه الإحصائيات:

1. على الرغم من المؤشر الإيجابي لتزايد أعداد المساجد في الأردن، حيث تشير الإحصائيات غير المعلنة في الوزارة أن ما بين 50 إلى 60 مسجداً تبنى سنوياً في الأردن، إلا أن ذلك يمثل عبئاً كبيراً على كاهل الوزارة في الكلف التشغيلية لهذه المساجد، سواء على مستوى المكافآت المالية للموظفين، أو التكاليف المادية من كهرباء وماء وصيانة وغيرها.

2. النقص الحاد في أعداد الأئمة والمؤذنين ومدرسي القرآن مقارنة بأعداد المساجد يحث من تحقيق المساجد لأهدافها، ويشكل عائقاً كبيراً في تولي المسجد لمسؤولياته الاجتماعية ومساهماته في تحقيق التنمية المستدامة، مع الإشارة هنا إلى مبادرة الوزارة في السنوات الأخيرة إلى ابتعاث بعض طلبة الثانوية لدراسة التخصصات الشرعية على حساب الوزارة لسد شيء من هذه النقص، غير أن الأمر بحاجة إلى خطة استراتيجية مجدولة في تطوير كفاءات العاملين في هذه المساجد، وتنمية مهاراتهم التواصلية مع الجمهور، وإكسابهم العلوم والمعارف المساندة والمعينة على النهوض بمستوى الخطاب الديني في الأردن.

3. الإقبال الشديد على بناء المساجد التي تمثل أوقافاً خيرية غير استثمارية ، لا ينسحب على الأوقاف الخيرية الاستثمارية، والعدد الذي تمثله الأوقاف الاستثمارية متواضع جداً مع عمر الوزارة، و مقارنة ببعض البلدان التي تقدم خدماتها الحيوية من تعليم وصحة ورعاية محتاجين من إيرادات الأملاك الوقفية الاستثمارية، وهذا يشير إلى قلة الوعي بأهمية الوقف الاستثماري، أو الوقف الذري الذي يخصص جزء من ريعه للعمل الخيري، ويستدعي ضرورة توجيه المسلمين نحو العناية بالأولويات الوقفية التي تخدم أهداف الوقف والعمل الخيري عموماً ، بعيداً عن الانجرار العاطفي والتقليدي نحو بناء المساجد على فضلها ومكانتها.

4. تشير بعض الإحصائيات غير المعلنة في الوزارة أن مجموع إيرادات الأوقاف المرصودة لرعاية المساجد تبلغ (2,677880) ديناراً، بينما ينفق في تشغيل المساجد والقيام على ترميمها ما قيمته (2,747212) دينار، ومع العجز الواضح بين الإيرادات والنفقات المذكورة، إلا أن هذا الرقم يتضاعف مرات ومرات إذا ما تم العمل على الوفاء بحاجات هذه المساجد من أئمة ومؤذنين وخدم وغيرهم، وهذا يشكل تحدياً كبيراً أمام الوزارة التي توقفت عموماً عن تعيين موظفين في مساجدها، واستعاضت عن ذلك . حرصاً منها على ضبط النفقات . بنظام مكافآت صندوق الدعوة، أو نظام الفرض الواحد أو غير ذلك من طرق تكليف أقل ما يقال عنها أنها لا تدفع نحو تحقيق الغاية المنشودة من بناء المساجد وتحقيق مسؤولياتها الاجتماعية.

5. التحول نحو الطاقة الشمسية في تزويد المساجد بالكهرباء ما زال في بداياته، مع تشجيع الوزارة المعنيين في المساجد على ذلك بالإعفاءات الضريبية والجمركية، غير أن الوصول إلى نسبة مرضية يعوزه إشاعة ثقافة التوفير، والأخذ بالبدائل الطبيعية صديقة البيئة، حتى تصبح المساجد منتجة ومزودة للكهرباء بدلاً من تراكم مئات الألوف سنوياً على فاتورة الكهرباء المرصدة على حساب الوزارة، والأمر ذاته يقال في توفير الماء من خلال حفر الآبار للاستفادة من مياه الأمطار، وإنشاء محطات التنقية في المساجد، ووسائل الحد من استهلاك المياه في متوضّات المساجد.

6. نسبة المساجد التي تحقق الكفاية الذاتية في سدّ حاجاتها ونفقاتها المالية من خلال الأوقاف الاستثمارية التابعة لها لا يبلغ الـ 10% من مجموع المساجد المنتشرة في الأردن، مع أن جزءاً لا بأس به منها يتمتع بالموقع المتميز والاكتظاظ السكاني؛ والذي بدوره يحفز على الاستثمار في مرافق هذه المساجد لصالحها.

7. ويضاف إلى ذلك مجموعة من التحديات المتعلقة بالبناء العشوائي للمساجد، والإزدحامات الخائقة المترتبة على عدم تنظيم البناء وفق تعليمات تراعي المساحات المطلوبة والتوزيع الجغرافي، وأماكن اصطاف المراكب، والابتعاد عن التسبب بالأذى لجيران المسجد وغيرها.

المطلب الثاني: مقترحات لتعزيز دور المساجد في تحقيق التنمية المستدامة.

بعد هذا العرض الموجز لواقع المساجد في الأردن، لا بدّ من الوقوف على بعض المقترحات العلاجية للنهوض بدور المساجد ومعالجة الخلل الحاصل من عدم الاهتمام بالمساجد كأموال وقفية يؤمل منها أن تسهم في تنمية مستدامة في صناعة الإنسان الذي يدرك مقاصد وجوده في الحياة، ويعمل من أجل تحقيقها. ومن هذه المقترحات والمشاريع ما أعرضه بإيجاز رجاء أن يكون تذكيراً وتنبيهاً للمهتمين بشأن تنمية الأوقاف لتكون أدوات استثمارية لها دورها في تحقيق التنمية المستدامة للشعوب في مواردها وعقولها وقلوبها.

1. مشروع الصناديق أو المصارف الوقفية للمساجد. (العاني، العدد 35 كتاب الأمة، ص 137).

والصناديق الوقفية عموماً: "هي عبارة عن تجميع أموال نقدية من عدد من الأشخاص عن طريق التبرع والأسهم، لإستثمار هذه الأموال ثم إنفاقها أو إنفاق ريعها وغلتها على مصلحة عامة تحقق النفع العام للأفراد والمجتمع؛ بهدف إحياء سنة الوقف، وتحقيق أهدافه الخيرية التي تعود على الأمة والمجتمع والأفراد بالنفع العام والخاص، وتكوين إدارة لهذه الصندوق تعمل على رعايته والإشراف على استثمار الأصول، وتوزيع الأرباح بحسب الخطة المرسومة" (الزحيلي، 2006م، ص 4).

وقد حققت فكرة الصناديق الوقفية نجاحات كبيرة في تجربتين فريدتين: الأولى في الشارقة حيث صدر المرسوم الأميري رقم 2 لسنة 1996م من حاكم الشارقة بتأسيس الأمانة العامة للأوقاف في الإمارة؛ لتقوم بالدعوة إلى الوقف وإدارة أمواله واستثمارها بما يحقق مقاصد الوقف وتنمية المجتمع حضارياً وثقافياً واجتماعياً، من خلال صناديق وقفية سماها المرسوم مصارف، ومنها: مصرف رعاية وصيانة المساجد الوقفي، ومهمته دعوة المسلمين إلى بناء المساجد والوقف عليها ورعاية المساجد والقائمين عليها. (الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة، العدد 5، ص52).

والتجربة الثانية كانت في الكويت: حيث أصدرت الأمانة العامة للأوقاف الكويتية قرارات بإنشاء عدد من الصناديق الوقفية عام 2001م، فكان منها الصندوق الوقفي لرعاية المساجد، والصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه، وغيرهما (الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، 2001م، ص4).

وتخضع هذه الصناديق لرقابة الأمانة العامة، وتندرج أعمالها ضمن سياسات وقوانين حكومية، تكفل الإشراف عليها ومتابعتها في تحقيق أهدافها، يمكن إيجاز أهداف هذه الصناديق الوقفية وما يميزها بالنقاط التالية: (العاني، ص145).

أ. إحياء سنة الوقف، بتجديد الدعوة إليه من خلال مشاريع ذات أبعاد تنموية تكون قريبة من نفوس الناس، وقادرة على تلبية رغباتهم وحاجاتهم.

ب. تجديد الدور التنموي للوقف، في إطار تنظيمي يحقق التكامل بين مشاريع الوقف، ويراعي الأولويات وينسق بينها.

ت. تكوين المشاركة الشعبية في الدعوة إلى إنشاء الوقف وإدارة مشاريعه، وتهيئة الفرصة لجمهور المسلمين للمساهمة في الوقف على اختلاف مستوياتهم المالية.

2. التحوّل بالمساجد إلى أوقاف خيرية استثمارية.

قبل عرض هذا المقترح، سأورد ملخصاً لتقسيمات أنواع الأوقاف؛ للوقوف على المقصود منها، وتحديد نوع المساجد الوقفية منها، وما المأمول من التحول بين هذه التقسيمات.

يقسّم العلماء أنواع الوقف إلى عدة تقسيمات أجمالها فيما يلي: (قحف، ص158، وأبو زهرة، ص50).

أولاً: ينقسم الوقف من حيث الغرض منه إلى:

1. الوقف الخيري: وهو ما كان لأي من وجوه البر عامة.
 2. الوقف الذري: وهو ما كان لمنفعة الواقف وأهله وذريته أو لأشخاص معينين.
 3. الوقف المشترك: وهو ما كان فيه نصيب خيري ونصيب ذري.
- ثانياً: وينقسم الوقف من حيث التوقيت إلى: الوقف المؤبد والوقف المؤقت.
- ثالثاً: وينقسم من حيث نوع استعمال المال الموقوف إلى:
1. الوقف المباشر: وهو ما يستعمل أصل المال في تحقيق غرضه، نحو المسجد للصلاة، والمدرسة للتعليم، والمستشفى لعلاج المرضى.

2. الوقف الاستثماري: وهو ما يستعمل أصله في إنتاج إيراد، وينفق الإيراد على غرض الوقف.
- وبناءً على ما سبق، فإن المساجد أوقاف خيرية مؤبدة مباشرة، ومن طبيعة هذه الأوقاف أنها تقدم منافع للمسلمين متعلقة بأمور إيمانهم واجتماعهم وتآلفهم وتعمل على توعيتهم بأمور دنياهم وآخرتهم.
- ولما كان المقصد من المساجد تقديم الخدمة على وجه الاستمرار، فإن هذا الأمر يستلزم مخصصات مالية لترميم وصيانة هذه المساجد وتأهيلها والقيام على حاجاتها ومصروفاتها الدورية، وهذا عبء يتزايد حمله على كاهل وزارة الأوقاف، ولعل هذا من التحديات الكبيرة التي تواجه الوزارة، فحين يتقدم المتبرع الذي دفع في بناء المسجد المبالغ الطائلة ولم يلتفت إلى موضوع تغطية نفقاته بإيرادات من ذات المسجد تقوم عليه، أو يوقف شيئاً عليه، حينها يصبح تسجيل المسجد لدى الوزارة كلفة وثقلاً جديداً يتزايد بتزايد أعدادها.

ولذا يقترح الباحث أن تشترط الوزارة على المتبرع لبناء مسجد وقبل أن تعطيه الترخيص اللازم لمباشرة العمل أن يقيم من ضمن البناء مرافق وقفية تأجيرية تدر دخلاً يغطي النفقات التشغيلية للمسجد، على أن تتناسب هذه المرافق مع طبيعة المنطقة التي يبني فيها المسجد وحاجات أهلها، أو أن يلتزم بإيقاف عقار ما عليه، ومن صور ذلك:

- يُقترح بناء قاعة متعددة الأغراض ملحقة ببناء المسجد في طوابقه السفلية أو ساحاته المرافقة في المناطق الشعبية أو المكتظة بالسكان، تُؤجر لمناسبات الناس الاجتماعية المختلفة بأجور تفضيلية يرجع ريعها للمسجد، وتسهم في خدمة أهل الحي، والقضاء على ظاهرة إغلاق الشوارع الفرعية بالخيم المقامة لمناسبات الخطوبة أو العزاء أو غيرها.

- قد يكون من المناسب في بعض الأحياء، أو المناطق بناء أو تجهيز مخازن ومحلات تجارية تأجيرية تخدم المنطقة على ألا تتسبب بالأذى لجيران المسجد الملاصقين، وقد يساعد طبيعة الموقع الجغرافي للمسجد على إقامة رياض أطفال أو مدارس، أو مستودعات تُؤجر لحفظ البضائع لفترات طويلة وكميات كبيرة لا تؤثر على نشاط المسجد وتعود بإيرادات عليه.

ولا شك أن التجارب العملية للمساجد التي قامت بمثل هذه المشاريع سجلت نجاحات وكفايات مالية أسهمت في خدمة المسجد ورعايته، وخففت من العبء على وزارة الأوقاف، إن لم تكن أدخلت عائدات لها. وفي المقابل انتقلت بالمسجد من وقف استهلاكي إلى وقف إنتاجي يحقق كفاياته ويسهم في تنمية المجتمع. ومثل هذه المشاريع تنتقل بالمساجد إلى أن تصبح أوقافاً خيرية دائمة استثمارية تحقق إسهاماً طيباً في التنمية المستدامة المنشودة من مسؤوليات المسجد الاجتماعية.

3. مشروع المساجد الصديقة للبيئة.

التحديات التي تواجه قطاع الطاقة كارثية، والمشكلة المائية في تصاعد كبير؛ حتى أن بلداً كالأردن يصنف من أكثر أربعة بلاد شحاً في المصادر المائية، على مستوى العالم، مع تحديات الهجرة إلى الأردن بسبب الأوضاع المجاورة، واستهلاك المساجد من الكهرباء والماء لا يستهان به، والتقارير التالية تظهر حجم مساهمة المساجد في المشكلة: أولاً: صرحت شركة الكهرباء الأردنية في تقاريرها الإخبارية لعام 2016م، أن قيمة استهلاك مسجد واحد من الكهرباء، تتراوح بين 500 و1000 دينار شهرياً، مضيفة أن هناك 6200 مسجداً تصل قيمة فواتيرها الإجمالية إلى نحو ستة ملايين دينار شهرياً. (تصريحات شركة الكهرباء في 25/ديسمبر/2016).

ثانياً: لا يخفى على أحد صعوبة الواقع المائي في الأردن، وتشير تقارير وزارة المياه والري على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة أن استعمالات المياه لعام 2013م بالمليون متر مكعب كانت كالتالي: (الموقع الإلكتروني لوزارة المياه والري، التقرير السنوي لعام 2013م).

المنزلي	الزراعي	الصناعي	أخرى	المجموع	العجز
381	475	39	7	902	312

وبناءً على الإشارات السابقة فلا شك أن الأعداد الكبيرة للمساجد في الأردن تستهلك كميات كبيرة من الطاقة والمياه، والكميات في تزايد، ولا حل أنجع من وضع خطة استراتيجية لتوضيح أبعاد المشكلة وأخطارها، والوقوف على مشاريع المساجد الصديقة للبيئة، أو المساجد الخضراء كواحدة من صور التحول العالمي نحو الطاقة البديلة والمتجددة، وإحدى الحلول العملية في مواجهة النقص في موارد الطاقة والمياه. والمقترحات في هذا الباب أجملها فيما يلي:

أ. ضرورة الانتقال من حث وتشجيع المساجد للتحول نحو الطاقة البديلة (الشمسية أو الرياح)، إلى الحديث عن خطة إلزامية عشرية، بحيث ننتقل بعدد مشاريع الطاقة الشمسية من (800) مشروع إلى استيعاب جميع مساجد الأردن، مع الإشارة إلى تشجيع الوزارة على مثل هذه المشروعات وتحملها جزءاً من تكلفة إنشائها وتشغيلها.

ب. نظام الحصاد المائي، وشبكة الري في المساجد، وهو عملية تجميع وتخزين مياه الأمطار من أعلى سقف المسجد، أو مسطحات صخرية أو ترابية، ليتم استخدامها لاحقاً في توفير مياه الشرب، ومياه الوضوء وغيرها. (الصلاحين، ص 107).

ت. الاهتمام بوسائل ترشيد استهلاك المياه من خلال إنشاء محطات تنقية في المساجد الكبيرة لتحويل المياه الرمادية إلى مياه صالحة لري الأشجار حول المسجد كخطوة في مشروع المسجد الأخضر، أو الأراضي الزراعية القريبة، وتزويد المساجد بقطع توفير المياه التي تحد من اندفاع المياه من خلطات المتوضئات. مع التأكيد على الاهتمام بالتوجيه الديني، وإقامة الدورات التوعوية حول أهمية المحافظة على المياه وترشيد استهلاكها.

4. مشروع رعاية المساجد وكفالتها.

وفكرة هذا المشروع قائمة على تعزيز التشاركية بين المؤسسات أو الشركات الخاصة ومساجد وزارة الأوقاف الأردنية، بحيث تنطلق مبادرة من الوزارة بترتيب الشراكات بين القطاع الخاص والمساجد الوقفية، تتحمل من خلالها الشركة أو المؤسسة أو المنشأة الصناعية المبادرة مسؤولية رعاية المسجد القريب منها، وتغطية نفقاته التشغيلية مقابل إعفاءات ضريبية أو جمركية مخصصة لهذا الغرض، ولا شك أن هذا الأمر بحاجة إلى منظومة متكاملة تكفل رعاية بيوت الله وتحقيق مصلحة الجهة الراعية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. المساجد الوقفية أدوات إسلامية عملية تحقق التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والبيئية والفكرية والاقتصادية.
2. تتمحور المبادئ العامة للمسؤولية الاجتماعية للمساجد الوقفية حول: عمارة الأرض، والتعاون والإيجابية والقيم والأخلاق.
3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمساجد الوقفية تستوعب المجالات الحياتية المختلفة: التعليمية والتربوية والإغائية والاقتصادية.
4. لمعالجة التحديات التي تواجه المساجد الوقفية في الأردن، وللنهوض بأدوارها التنموية لا بد من تحويل المساجد الوقفية إلى أدوات استثمار تنموية، وذلك من خلال إقامة الصناديق الوقفية، والمشاريع الانتاجية وغيرها.

ثانياً : التوصيات:

- تشكيل هيئة عليا لرعاية المساجد في الأردن، يكون من أولوياتها ما يلي:
- أ. وضع خطة استراتيجية للنهوض بالمساجد وتحويلها إلى أدوات تنمية فكرية واجتماعياً وبيئياً.
- ب. إصدار قانون ينظم بناء المساجد في الأردن بما يكفل الأخذ بالأولويات الوطنية والاجتماعية، والتأكيد على إقامة المساجد الصديقة للبيئة، وتجاوز مشاكل المساجد المتكررة.
- ت. إنشاء مصرف وقفي للمساجد يعنى بالإئفاق على المساجد ورعايتها وتوفير متطلبات تشغيلها.
- ث. عقد الشراكات والاتفاقيات بين وزارة الأوقاف ووزارة الري والمنظمات البيئية المحلية والعالمية لتشكيل فريق إنقاذ للواقع المائي في الأردن ، يشترك فيه الجميع بتنفيذ الخطط اللازمة لمواجهة المشكلة البيئية.
- شكر:

يتقدم الباحث بالشكر الجزيل لجامعة العلوم التطبيقية الخاصة على دعمها المادي للبحث.

قائمة المراجع والمصادر

- البخاري، محمد بن اسماعيل، (1422هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، بيروت.
- الترمذي، محمد بن عيسى، (د. ت) ، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي.
- جاد الرب، سيد محمد، (2010)، الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- الحارثي، زيد بن عجير (2009)، واقع المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبيل تنميتها، الرياض، السعودية.
- الهوراني، ياسر عبد الكريم (2002)، الوقف والتنمية في الأردن، من إصدارات اللجنة الوطنية العليا لإعلان عمان عاصمة للثقافة العربية ، الأردن.
- الزحيلي، محمد مصطفى (2006)، الصناديق الوقفية المعاصرة، منشورات مؤتمر الأوقاف الثاني، جامعة أم القرى ، مكة.
- ابن زنجويه، حميد بن مخلد (د. ت)، كتاب الأموال، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- أبو زهرة، محمد (د.ت) ، محاضرات في الوقف، دار الكتاب العربي، مصر.
- السباعي، مصطفى (1960)، اشتراكية الإسلام ، مؤسسة المطبوعات العربية، ط2، دمشق، سوريا.
- الصلاحين، عبد المجيد، وآخرون (2016)، المياه بين الأحكام الشرعية والأنماط السلوكية، منشورات الوكالة الألمانية لترشيد استهلاك المياه، giz عمان، الأردن.
- العاني، أسامة عبد المجيد (1997)، إحياء دور الوقف لتحقيق مستلزمات التنمية، العدد 35 كتاب الأمة، الدوحة، قطر.
- عشي، صليحة (2012)، التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي، ط1، منشورات جامعة باتنة، الجزائر
- القاري، علي بن سلطان، (2000م)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المفاتيح، دار الفكر، بيروت.
- قحف، منذر (2002)، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط1، دار الفكر، دمشق.
- القرضاوي، يوسف (2000)، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت ، لبنان.
- القضاة، منذر عبد الكريم (2008)، "الوقف في التشريع الأردني"، جامعة جرش، الأردن.
- كشك، عبد الحميد (د.ت)، دور المسجد في المجتمع المعاصر، دار المختار الإسلامي ، القاهرة، مصر.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، بدون طبعة.

- مسلم، بن الحجاج، (د.ت)، المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الوشلي، عبدالله قاسم، (1990)، المسجد ونشاطه الإجتماعي على مدار التاريخ، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، الرياض، السعودية.
- النسائي، أحمد بن شعيب (د. ت)، السنن الصغرى، دار الكتاب العربي، مصر.
- منشورات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، النشرة (30) عام 2017م، ص8 وما بعدها.
- الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، نشرة عن المصارف الشرعية للأوقاف، 200 م،
- دوابة، أشرف محمد، نحو مؤشر إسلامي للتنمية المستدامة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 87، ديسمبر 20 م .
- قهواجي وحسان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مؤتمر دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترسيخ استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة محمد بومدراس، الجزائر، 14 و 15/11/2016.
- الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة (1998)، مجلة أوقاف، نشرة الوقف في الشارقة، العدد 5 .
- الموقع الإلكتروني لوزارة المياه والري، التقرير السنوي لعام 2016 م، <http://www.mwi.gov.jo>
- جمعة، مصطفى عطية، الرؤية الإسلامية لقضايا التنمية المستدامة، مقال بتاريخ 20/8/6 على شبكة الألوكة، <http://www.alukah.net>
- مقدمة عمر عبيد حسنة على كتاب الهنداوي، حسن، التعليم وإشكالية التنمية، <http://library.islamweb.net>
- موقع وثائق الأمم المتحدة على الشبكة، مكتبة داغ هومر شولد. <https://library.un.org/ar/content/678>